الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.72
9 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد جيوفاني براوتزي (إيطاليا)، على أساس مشاورات أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.38

نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية لا سيما في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٧٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى بشأن موضوع "نحو نظام مالي دولي مستقر ويمكن التنبؤ به، وعلاقة هذا النظام بالتنمية الاجتماعية"، الذي عقد بالمكسيك يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغرض الإسهام في العملية التي استهلت من خلال قرار الجمعية العامة ١٧٢/٥٣،

وإذ تسلم بأن تزايد عولمة الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية قد أوجد أمام الحكومات، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمجتمع الدولي ككل تحديات وفرصا جديدة لتعبئة موارد وافية وأكثر استقرارا من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي،

وإذ تشدد على أهمية توفير موارد مالية كافية لتنمية جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، بما في ذلك من خلال التدفقات المالية العامة والخاصة، والتجارة الدولية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والمستوى الكافي من الدعم التمويلي لتخفيف عبء الديون، لا سيما الاتفاق على خطة تمويل شاملة للمبادرة المحسنة الرامية إلى مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك تعبئة الموارد المحلية، وعلى وجوب مواصلة النظر في هذه القضايا نظرة شاملة متكاملة في إطار الحوار والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ يساورها القلق العميق إزاء اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الانخفاض عموما، إذ هي تمثل موردا خارجيا هاما لتمويل التنمية ومصدرا هاما لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، بغية تهيئة بيئة تمكينية من أجل القضاء على الفقر ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، خاصة حيثما تكون التدفقات الرأسمالية الخاصة إما غير كافية أو غير متاحة،

وإذ تؤكد أهمية إيجاد حل دائم للمشكلة التي تواجهها البلدان النامية في تسديد ديونها الخارجية والتزامات خدمة ديونها، من أجل تحرير الموارد اللازمة لتمويل جهودها الإنمائية، وترحب في هذا السياق، بمبادرة كولونيا التي بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٩ وبالقرارات التي اتخذها مؤخرا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن المبادرة المحسنة لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي يتوقع أن تتضمن مساعدة أعمق وأوسع وأسرع، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى تقاسم العبء بشكل عادل ومنصف وشفاف بين مجتمع الدائنين العامين الدولي وغيرهم من البلدان المانحة،

وإذ تشير إلى إنشاء صندوق النقد الدولي لخطوط إئتمان لحالات الطوارئ، وإلى الجهود الرامية إلى إنشاء وتعزيز صناديق احتياطية إقليمية في بعض المناطق،

وإذ تعرب عن الحاجة لأن تسفر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في المستقبل، عن نتائج منها زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، إذ أن التجارة تمثل مصدرا هاما للموارد المالية اللازمة لجهودها الإنمائية،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضرورة توسيع نطاق فوائد التكامل المتزايد في الأسواق العالمية لتشمل تلك الفوائد جميع الأمم والشعوب، لا سيما البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نموا، وتلاحظ أن عددا من البلدان النامية قادر على الاستفادة من عولمة الشؤون المالية، بيد أن البلدان لم تستفد جميعها من تلك

التدفقات إذ هي لا تكون متاحة أو كافية أو أن تركيزها أشد مما يسمح بتلبية احتياجات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، مما يتطلب توسيع تدفقات رأس المال الخاص والحد في الوقت نفسه من مخاطر التقلبات، ويتطلب وصول البلدان بشكل أوسع إلى تلك التدفقات،

وإذ تشير إلى أنه من المستصوب إيجاد أطر تنظيمية مالية تجعل انتقال رؤوس الأموال يفيد اقتصادات البلدان النامية بدلا من تقويض جهودها الإنمائية، وإذ تلاحظ بالخصوص أن تدفقات رأس المال القصيرة الأجل لأغراض المضاربة، يمكن، بسبب شدة تقلباتها، أن تلحق أضرارا بأهداف البلدان النامية في الأجل الطويل،

وإذ تأسف لأن الأزمة المالية في الآونة الأخيرة أسفرت عن حدوث تباطؤ شديد في النمو الاقتصادي للعديد من البلدان النامية وغيرها من البلدان المتأثرة، وعن آثار سلبية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، بما يلحق ذلك من أفدح الآثار على أضعف الفئات، وإذ تلاحظ في هذا السياق أن بعض المناطق والقطاعات تتغلب على البعض من أبرز آثار الأزمة، ولكن الحالة تتطلب استمرار الجهود للقيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات بغية تعزيز النظام المالي الدولي واعتماد وتنفيذ أطر اقتصادية وقانونية، والتأكيد من جديد على ضرورة استمرار جهود اقتصادات مختلف البلدان، بغية تجنب تكرار تلك الأزمة،

وإذ تسلم بأن الأزمة المالية في الآونة الأخيرة كشفت النقاب عن أوجه الضعف في النظام المالي الدولي، وإذ تؤكد الحاجة الماسة للعمل من أجل وضع مجموعة كبيرة من الإصلاحات الرامية إلى إقامة نظام مالي دولي معزز وأكثر استقرارا بغية تمكينه من التصدي بفعالية أكبر وفي الوقت المناسب للتحديات الإنمائية الجديدة في سياق التكامل المالي العالمي،

وإذ تؤكد أن الأمم المتحدة تقوم، في الوفاء بدورها في تعزيز التنمية، لا سيما في البلدان النامية، بدور هام في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء الدولي اللازم لمواصلة مجموعة الإصلاحات الكبيرة اللازمة لتعزيز النظام المالي الدولي وجعله أكثر استقرارا واستجابة لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام[١] ومذكرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعنونة "الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية"[٢]، وتقرير اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعنون "نحو بناء مالي دولي جديد"، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٩[٣]، وتقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩[٤]،

---

(١) A/54/471.

(٢) A/54/512/Add.1.

(٣) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.C.1.

(٤) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.D.1.

٢ - تؤكد على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تعزيزا للاستقرار المالي الدولي، و، تحقيقا لذلك، الحاجة إلى تحسين القدرات في مجالات الإنذار المبكر والوقاية والاستجابة ليمكن التصدي في الوقت المناسب لظهور الأزمة وانتشارها، من منظور شامل طويل الأجل، مع الاحتفاظ بالقدرة على الاستجابة لتحديات التنمية وعلى حماية أكثر البلدان والفئات الاجتماعية ضعفا؛

٣ - تشدد على أهمية وجود بيئة تمكينية دولية من خلال جهود متينة وتعاونية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات تشجيعا للتنمية الاقتصادية العالمية، وتدعو، تحقيقا لهذه الغاية، جميع البلدان، لا سيما البلدان الصناعية الكبرى، ذات القدرة الكبيرة على التأثير في النمو الاقتصادي العالمي، إلى أن تعتمد وتنتهج سياسات منسقة تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي العالمي والاستقرار المالي الدولي وتشجع وجود بيئة اقتصادية خارجية مواتية لانتشار الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك انتعاش البلدان المتأثرة بالأزمة انتعاشا تاما؛

٤ - تسلم بأهمية الاستقرار المالي الدولي وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الكبرى، لأن تراعي، عند وضع سياسات اقتصادها الكلي أولويات النمو والتنمية، خاصة المتعلقة بالبلدان النامية؛

٥ - تشدد أيضا على أهمية وجود مؤسسات داخلية قوية على الصعيد الوطني لتشجيع إنجاز النمو والتنمية، بما في ذلك من خلال سياسات اقتصادية كلية سليمة وسياسات ترمي إلى تعزيز وسائل التنظيم والإشراف اللازمة للقطاعين المالي والمصرفي، بما في ذلك وضع ترتيبات مؤسسية مناسبة سواء في بلدان منشأ التدفقات الرأسمالية الدولية أو في الجهات المتلقية لها؛

٦ - تسلم بأهمية التعجيل بتحقيق آفاق النمو والتنمية لدى أقل البلدان نموا، التي لا تزال تشكل أفقر وأضعف البلدان بالمجتمع الدولي، وتهيب بالشركاء في التنمية مواصلة ما يبذلونه من جهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وجهودهم الرامية إلى تعزيز عملية تخفيف عبء الديون، وتحسين إمكانية الوصول للأسواق وتعزيز الدعم المقدم لموازين المدفوعات؛

٧ - تؤكد الحاجة إلى قيام حوار مستمر وبنّاء في المؤسسات والمنتديات ذات الصلة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وبشأن الحاجة لأن يواصل المجتمع الدولي العمل معا في وضع نهج لتحقيق الاستقرار المالي وبشأن القضايا المتصلة بتعزيز

النظام المالي الدولي وإصلاحه، وتشدد من جديد في هذا السياق على أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار الاقتصادي الدولي بهدف كفالة فعالية المؤسسات والترتيبات المالية الدولية بشكل يسمح لها بتمثيل جميع المصالح ذات الصلة تمثيلا فعالا؛

٨ - تشجع تعميق الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، بغرض تعزيز المجموعة الواسعة من الإصلاحات المطلوبة لإقامة بناء مالي دولي يعكس المصالح العالمية للمجتمع الدولي، وتوصي في هذا الخصوص أن يولي اجتماعهما الرفيع المستوى القادم أولوية للنظر في الطرائق اللازمة لإقامة نظام مالي دولي أكثر متانة واستقرارا، يستجيب لتحديات التنمية، خاصة في البلدان النامية، ولمتطلبات تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٩ - تؤكد أنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية، أن تكفل، عند إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الدعم لبرامج التكيف، مراعاتها للظروف الخاصة في البلدان المعنية والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والعمل نحو الخروج بأفضل النتائج فيما يتعلق بالنمو والتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، من خلال حماية مستويات النفقات الاجتماعية الفعالة التي يحددها كل بلد على أساس استراتيجياته الإنمائية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛

١٠ - تشدد على الحاجة إلى زيادة تحديد دور المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وتحسين قدراتها فيما يخص اتقاء الأزمات المالية الدولية وإدارتها وحلها في الوقت المطلوب وبطريقة فعالة، وتشجع في هذا الخصوص الجهود المبذولة لتعزيز دور حفظ التوازن الذي تؤديه المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية دعما لإدارة القضايا النقدية والمالية، وفقا لولاية كل منها، وتطلب إلى اللجان الإقليمية أن تقدم آراءها بشأن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، عن طريق تقاريرها العادية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١١ - تؤكد على الحاجة إلى الاستمرار في إنشاء قدرات وإجراءات في مجال الإنذار المبكر لاتقاء التهديد الناجم عن الأزمات المالية والقيام، حسب الحالة، باتخاذ إجراءات في حينها لمعالجة هذا التهديد، وتشجع في هذا الخصوص صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة على تكثيف جهودهما للإسهام في هذه العملية؛

١٢ - تؤكد على الحاجة إلى تعزيز الاستقرار المالي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عن طريق تزويد المؤسسات المالية الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي، بالموارد الكافية لتقديم التمويل في حالات الطوارئ وفي الوقت المناسب إلى البلدان المتأثرة بأزمة مالية؛

١٣ - تشدد على وجوب القيام بفتح حساب رأس المال بشكل منظم وتدريجي وذي مراحل منسقة الترتيب وتتمشى مع التقدم المحرز في تعزيز البلدان لقدراتها على التصدي لنتائجه، وتشدد على الأهمية

القصوى لوجود أنظمة مالية محلية متينة وإطار عمل متعقل وفعّال، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات الدولية التنظيمية ذات الصلة إلى الإسهام في هذه العملية، وتسلم في هذا السياق بأن لجميع البلدان استقلالية في إدارة حساباتها الرأسمالية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الوطنية الخاصة بها؛

١٤ - تعيد تأكيد الحاجة إلى تعزيز الأنظمة المالية الدولية والوطنية من خلال مراقبة وطنية وإقليمية ودولية أكثر فعالية لكل من القطاعين العام والخاص، استنادا إلى أمور منها تحسين توافر وشفافية المعلومات حسب الاقتضاء، وإمكانية اتخاذ تدابير تنظيمية وتدابير كشف طوعية إضافية فيما يتعلق بالمشاركين في الأسواق المالية، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون الدوليون، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات الشديدة التأثير، وتؤكد من جديد في هذا السياق أهمية استمرار العمل في المنتديات ذات الصلة بشأن المسائل المتصلة بالمراقبة، والشفافية، والكشف، والتنظيم، والإشراف؛

١٥ - تشدد على أهمية تعزيز التعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المجالات المحددة التي تتطلب التعاون، مثل القطاع المالي، مع التسليم بما تنفرد به ولايات كل من المؤسستين من خصائص، وتشدد كذلك على الحاجة إلى مراعاة المؤسسات التي تعالج الأزمات المالية للأهداف العامة المتمثلة في تيسير التنمية في الأجل الطويل؛

١٦ - تدعو إلى مواصلة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية بغرض تعزيز إسهام القطاع الخاص في اتقاء الأزمات المالية وحلها، وتشدد في هذا السياق على أهمية التوصل إلى توزيع أعدل لتكلفة التكيفات بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اطلاع الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين على الأعمال المضطلع بها في هذا المجال؛

١٧ - تعيد دعوتها المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية للتقلبات البالغة التي تتسم بها التدفقات المالية العالمية، وتؤكد من جديد في هذا السياق الحاجة إلى النظر في وضع أطر تنظيمية للتدفقات الرأسمالية والمبادلات النقدية القصيرة الأجل، وتدعو صندوق النقد الدولي والهيئات التنظيمية ذات الصلة إلى الإسهام في هذه العملية؛

١٨ - تؤكد أهمية تقييمات الأخطار السيادية التي تجريها أية وكالات تابعة للقطاع الخاص استنادا إلى معايير موضوعية وشفافة، وتدعو في هذا الخصوص الهيئات التنظيمية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة إلى الإسهام في وضع معايير ملائمة لكفالة قيام وكالات تقييم الأخطار بتقديم معلومات كاملة ودقيقة في الوقت المطلوب وعلى أساس منتظم؛

١٩ - تشجع الجهود المتواصلة التي يبذلها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية لمساعدة الحكومات على معالجة العواقب الاجتماعية الناشئة عن الأزمة، ولا سيما من خلال تعزيز شبكات الضمان

الاجتماعي في البلدان النامية خاصة بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا، على ألا تغيب عن الأنظار الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل؛

٢٠ - تطلب إلى الأمين العام إلى أن يقوم، بما في ذلك من خلال التعاون مع اللجان الإقليمية والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، بدعم الأعمال الجارية الرامية إلى تحديد التدابير التي ستسهم في إقامة نظام مالي دولي أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ، يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية، وتطلب في هذا السياق إلى الأمين العام أن يطلع الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين على نتائج تلك العمليات؛

٢١ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقوم بتعاون وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، في إطار ولاية كل منها، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي "تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو"، مع تحليل للاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية، وتوصيات بشأن جدول أعمال يتعلق بنظام مالي دولي معزز وأكثر استقرارا يستجيب لأولويات النمو والتنمية، لا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٢٢ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يرسل نسخة من هذا القرار إلى مجلس مديري البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لإطلاعهم عليه بوصفه أحد عناصر مناقشاتهم لتلك المسائل.

- - - - -